الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.3

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
12 March 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61011 (A)
0261011

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

التفتيش على إدارة البرامج والممارسات الإدارية في إدارة شؤون نزع السلاح (A/56/817)

١ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التفتيش على إدارة البرامج والممارسات الإدارية في إدارة شؤون نزع السلاح (A/56/817)، وقال إنه جرى التنسيق بين التفتيش والمتابعة المرتقبة التي تجري كل ثلاث سنوات عملا بالتوصيات التي انتهى إليها التقييم المتعمق للإدارة الذي أجري في وقت سابق. ووفقا للطلب الأولي المقدم من وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح انصب التركيز على النظر في البعد الإقليمي، الذي يعد من أكثر الجوانب الواعدة لأنشطة هذه الإدارة. وقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتج أن عملية إنعاش المكاتب الإقليمية، وإن كانت ماضية في طريقها المرسوم، إلا أن استمرارية المراكز الإقليمية وقدرتها على البقاء على المدى الطويل أبعد ما تكون عن اليقين. ورأى أن هذه العملية تقتضي توافر سعة الحيلة، والعمل الجماعي، والمثابرة في إيجاد الموارد المالية لهذه المراكز حتى يمكن أن تصبح بمثابة المحاور الدينامية للوجود الإقليمي للإدارة.

٢ - وأضاف أن التفتيش خلص إلى تقييم إيجابي شامل لإدارة البرنامج ولممارسات الشؤون الإدارية. وأن أضخم التحديات التي تواجه الإدارة تتمثل في التفاوت بين حجم وتشعب مسؤولياتها، وقلة مواردها من الموظفين، التي لا تكفي للقيام بأبحاث مكتملة، والاضطلاع بمهام التحليل وتخطيط السياسات. واستخلص من ذلك أنه يتعين على الإدارة أن تسعى إلى تحقيق أكفأ استخدام ممكن لمواردها، وإلى تعبئة الموارد من خارج الميزانية وإقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى بهدف تحقيق أهدافها البرنامجية.

٣ - وأشار إلى أن التقرير يتضمن ٢٥ توصية، وأن التوجه الأساسي للتوصيات فيما يتعلق ببرنامج العمل يتمثل في تعزيز موثوقية التخطيط، وزيادة شمول رصد الأداء، وتعميم منظور نزع السلاح في المجالات الفنية الأخرى على نطاق المنظومة. وقد دعا التقرير أيضا إلى تعزيز وجود إدارة شؤون نزع السلاح على شبكة الإنترنت، وزيادة قدرتها على توعية الجمهور من خلال الوسائل التقليدية والإلكترونية، واتخاذ تدابير محددة من أجل النهوض بالتنسيق والتعاون على الصعيد الداخلي وعلى صعيد المنظومة. واقترح التقرير اتخاذ تدابير حاسمة لكفالة استدامة المراكز الإقليمية واستمرار فعاليتها على المدى الطويل.

٤ - وأضاف أن الإدارة قبلت ٢٤ توصية، وأنها في الوقت ذاته تحفظت على التوصية القائلة بوقف أعمال فرعها الإقليمي لنزع السلاح، لأنها ترى أنه من الأفضل تكليف الفرع بمسؤوليات إضافية قد تؤدي إلى إحياء نشاطه. وقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يقتنع للوهلة الأولى بوجاهة فكرة إعادة تصميم مهام الفرع المقترحة، وقرر أن يحتفظ بحكمه إلى حين الاضطلاع فعليا بعملية إنعاش هذا الفرع.

٥ - واستطرد يقول إن من دواعي سروره إفادة اللجنة بأن الإدارة اتخذت خطوات فورية وحاسمة لتنفيذ التوصيات. وأضاف أنه في أثناء فترة الأشهر السبعة التي انقضت منذ صدور التقرير، نفذت بالكامل أربع توصيات ونفذت جزئيا خمس توصيات، بينما يجري تنفيذ ثلاث عشرة توصية أخرى. ولم يبق سوى ثلاث توصيات لم تتخذ الإدارة بشأنها إجراءات. وسيواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره.

التفتيش على إدارة البرنامج والممارسات الإدارية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/56/930)

٦ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التفتيش على إدارة البرنامج والممارسات الإدارية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/56/930)، وقال إن التفتيش أعاد تأكيد ذيوع صيت اللجنة بوصفها رائدة في مجال الأبحاث والتحليل، ومصدرا يعول عليه للحصول على مشورة تتسم بالكفاءة وعدم التحيز في مجال السياسة وخدمات التدريب، وكغرفة مقاصة لتبادل الممارسات الجيدة المفيدة للمنطقة. وأضاف أن كثيرا من نواتج اللجنة يعتبر مراجع معيارية في مجالات مواضيعية معينة تتعلق بالمنطقة، ويحظى بالتقدير على نطاق العالم بأسره. وإن ما تقوم به اللجنة من توعية وممارسات في مجال نشر المعلومات والنواتج يضعها في مصاف أفضل هيئات المنظومة.

٧ - ومضى قائلا إن اللجنة الاقتصادية تمكنت بصفة عامة من عمل الكثير بوسائل قليلة. فعلى الرغم من خفض عدد موظفيها بمقدار الثلث فإن حجم النواتج التي تنفذها زاد بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل خلال العقد الأخير. وقد عززت عملية التحديث واللامركزية التي تمت مؤخرا في اللجنة مبادرات المستوى الإداري الأوسط، والمرونة والعمل الجماعي المتعدد التخصصات. غير أن هذه المبادرة تحتاج إلى موازنتها بنظام مكافئ وفعال للمساءلة والرقابة للحيلولة دون إساءة استخدام السلطة. وقد لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا حالات للازدواجية وفقدان التفاعل بين الشُعب وفي التعاون مع المقار دون الإقليمية للجنة. وخلص من ذلك إلى ضرورة أن تضع الإدارة، في مجال التطبيق، آلية ناجعة للاتصال والتنسيق وأن تشجع على وجود قدر أكبر من الشفافية في عملية صنع القرار.

٨ - وأعرب عن سعادته بإفادة اللجنة الخامسة بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدمت بالفعل، بمبادرة خاصة منها، تقريرها الأولي عن تنفيذ ١٩ من التوصيات التي وضعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحسين تخطيط البرامج ورصد الأداء وتعزيز المساءلة الشخصية وتحسين التنسيق والتعاون على نطاق اللجنة، ومعالجة المشاكل الخاصة بإدارة الموارد البشرية. وأضاف أن استعراضا أوليا للتقرير أظهر أن ثلاث توصيات نفذت بالكامل، بينما يجري تنفيذ التوصيات المتبقية. وأشاد بالأمين التنفيذي لمتابعته الفعالة والسريعة والمتسمة بالمسؤولية للتوصيات.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بتعيين الموظفين لإدارة عمليات حفظ السلام (A/57/224)

٩ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بتعيين الموظفين لإدارة عمليات حفظ السلام (A/57/224)، وقال إن المراجعة أجريت في الوقت نفسه الذي كان فيه مكتب إدارة الموارد البشرية يحضّر لتنفيذ الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام عن إصلاح إدارة الموارد البشرية (A/55/253). وقد كشفت المراجعة عن أن الوقت اللازم لملء الشواغر العادية في إدارة عمليات حفظ السلام يتجاوز بكثير فترة ١٢٠ يوما المتوخاة في تقرير الأمين العام. وأضاف أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أفيد بأن نظام ''غالاكسي'' الموضوع على الشبكة يوفر الوسائل الضرورية لرصد عملية التعيين وأنه سيساعد على التقليل من فترة التأخير في شغل الوظائف

الشاغرة في الإدارة إلى الحد الأدنى الممكن. ورأى أن تنفيذ نظام غالاكسي بالكامل سيؤدي أيضا إلى تعزيز الشفافية وتحسين إدارة عملية التعيين.

١٠ - وأضاف أن عملية المراجعة كشفت عددا آخر من أوجه القصور في عملية تعيين الموظفين في الإدارة. فقد لوحظ أنه لم يستدل على القيام خلال عام ٢٠٠١ باستخدام أسلوب النقاط العددية في تقييم المرشحين المنصوص عليه في تقرير الأمين العام. كما لوحظ أيضا عدم الاتساق في الكفاءات والمهارات المحددة في إعلانات الشواغر الصادرة عن مكتب إدارة الموارد البشرية مع الوظائف المماثلة، والوظائف من نفس الدرجة في الإدارة. وأضاف أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يرى أهمية المحافظة على سلامة عملية التوظيف، بالالتزام التام بمتطلبات الأهلية المطلوبة في إعلانات الشواغر.

١١ - واستطرد قائلا إنه بينما كان التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين منصفا ومتوازنا بوجه عام، يمكن أيضا إجراء مزيد من التحسين عند تعيين المرشحين لشغل الوظائف الإضافية التي وافقت عليها الجمعية العامة في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

١٢ - واختتم بقوله إن التوصيات الخمس التي قدمت نتيجة لعملية المراجعة حظيت بموافقة مكتب إدارة الموارد البشرية وإدارة عمليات حفظ السلام، وأنهما استهلا بالفعل تنفيذها.

استعراض فترة ما بعد تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مقر الأمم المتحدة (A/56/879)

١٣ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض فترة ما بعد تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مقر الأمم المتحدة (A/56/879)، وقال إن نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وهو نظام المنظمة الرئيسي للتجهيز الإلكتروني للبيانات، يجري استخدامه حاليا في المقر في نيويورك وفي سبعة مراكز عمل أخرى. وقال إن التقرير يتضمن الاستنتاجات التي توصلت إليها عملية مراجعة أجريت في المقر خلال عام ٢٠٠١ لتقييم إدارة مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتقييم قدرة المنظمة على تعزيز وتشغيل ودعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المقر، وتقييم التزام المنظمة بضمان تحديث الهندسة التقنية للنظام لكي تظل متماشية مع المعايير الحديثة للصناعة. وقد استعرضت عملية المراجعة أيضا مدى كفاية وفعالية الخصائص الأمنية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل بوصفها وسيلة ضبط عملية الوصول إلى النظام وحماية سلامة البيانات.

١٤ - وأضاف أنه تم تحديد عدد من المسائل المتعلقة بالإدارة لا تزال تقتضي المعالجة، وأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعلق أولوية قصوى على توصياته المتعلقة بالتنفيذ الكامل لإطار عمل الإدارة الذي اقترحه في عام ١٩٩٩ الفريق العامل المعني بنظام المعلومات الإدارية المتكامل التابع لفرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة، وبتحديث اتفاق الخدمات المشتركة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، وتطوير الخطة الاستراتيجية للنظام. وأكد أنه لا يزال هناك قدر كبير من العمل يتعين القيام به لتوحيد بيانات نظام المعلومات الإدارية المتكامل وإدماج النظام تماما في جميع مراكز العمل. وأضاف أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يوصي بشدة بتوفير الموارد الكافية لتحقيق هذا التكامل، ويحث اللجنة التوجيهية للنظام على الانتهاء من تقييمها لجدوى تنفيذ النظام في بعثات حفظ السلام وفي المحكمتين الدوليتين.

١٥ - وقال إن التقرير يبرز الحاجة إلى معالجة مشاكل التمويل والموارد المطلوب توفيرها من أجل الموظفين اللازمين

لمواصلة إدخال التعديلات وإجراء التحسينات التكنولوجية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ومعالجة الطلبات المعلقة المتصلة بإجراء تغييرات في النظام. وأضاف أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل قد استقر به الحال الآن كخدمة داخل شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية، يدفع مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى التوصية بأن يكون تمويله في إطار الميزانيات البرنامجية ''للجهات المالكة'' الرئيسية لهذا النظام.

١٦ - وأضاف أن المشاغل الأخرى المتعلقة بالنظام تتصل بعدم كفاية التقارير الحالية الخاصة بمتابعة مراجعة الحسابات والتقارير الأمنية. ويود مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يكرر التأكيد على توصيته السابقة بالقيام بتحليل للمخاطر التي تواجه نظم المعلومات، وتنفيذ سياسات لحماية أمن نظم المعلومات. ونظرا لتزايد اعتماد المنظمة على وجود نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ينبغي أن تقود شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات عملية وضع خطة لضمان استمرار الأعمال تكفل مواصلة تقديم الخدمات الأساسية في حالة وقوع كارثة.

١٧ - وخلص إلى القول بأن المنظمة استثمرت استثمارا كبيرا في تطوير وتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وأن التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية تهدف إلى تعظيم الفوائد المتحصلة من هذا الاستثمار. وأعرب عن سعادته إزاء موافقة إدارة الشؤون الإدارية على جميع التوصيات الواردة في التقرير، وعلى توصيات أخرى غيرها ذات طابع أكثر تقنية وردت في تقرير منفصل قدم إلى الإدارة، ولأن تنفيذ بعض التوصيات قد بدأ بالفعل.

١٨ - **السيدة وانع، سنسيا:** علقت على تقارير وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية وأعربت عن قلقها إزاء طول الوقت الذي استغرقه ملء الشواغر في إدارة عمليات حفظ السلام أثناء عام ٢٠٠١، وأعربت عن أملها في أن يؤدي نظام ''غالاكسي'' الجديد إلى تمكين الإدارة من الإقلال من هذا التأخير. وقالت إن معايير اختيار وتقييم المرشحين للوظائف ينبغي أن يستند إلى أسلوب النقاط العددية بغية التوصل إلى نظام عادل وشفاف لاختيار المرشحين يأخذ في حسبانه التوزيع الجغرافي وتحقيق التوازن بين الجنسين. وطالبت أيضا بإيلاء اهتمام خاص للبلدان المساهمة بقوات، والبلدان التي يقل تمثيل مواطنيها في المنظمة أو يكونون غير ممثلين فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.